مجلة التشريع الإعلامي
Issn : 2830-8808
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/868

المجلد03 / العـدد01: (2024)، ص 47- 59
مخبر "التشريعات الإعلامية وأخلاقيات المهنة في الجزائر"
كلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر3

العنف الأسري بين آليات التدابير الوقائية والقانونية

Domestic Violence between Preventive and Legal Measures

السعيد فيطس [1]

[1] جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، fetassaid2@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/11/18 تاريخ القبول: 2024/12/15 تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص

العنف الأسري هو ظاهرة معقدة تؤثر بشكل كبير على الأفراد والمجتمعات، ويعد من القضايا الاجتماعية والثقافية التي تتطلب فهما عميقا لآثاره وأسبابه وأبعاده المختلفة. وتنشأ هذه الظاهرة في العديد من الحالات نتيجة لتداخل العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤثر في سلوكيات الأفراد داخل الأسرة، حيث يعد أحد المظاهر السلبية للعلاقات الأسرية المتدهورة.

والمشرع الجزائري قد بدأ في معالجة مسألة العنف الأسري بشكل أكثر جدية من خلال سن قوانين، قصد التصدي لهذه الظاهرة من خلال عدد من التشريعات والآليات القانونية التي توفر الحماية للضحايا.

وعليه جآءت دراستنا البحثية لمعرفة مفهوم وأسباب العنف الأسري، وآليات الوقاية منه وكذا الحماية القانونية.

الكلمات المفتاحية: العنف، العنف الأسري، الآليات، الحماية، القانون.

Abstract :

Domestic violence is a complex phenomenon that greatly affects individuals and societies, and is considered a social and cultural issue that requires a deep understanding of its effects, causes and various dimensions. This phenomenon arises in many cases as a result of the overlap of social, cultural and economic factors that affect the behavior of individuals within the family, as it is one of the negative aspects of deteriorating family relations.

The Algerian legislator has begun to address the issue of domestic violence more seriously by enacting laws, in order to confront this phenomenon through a number of legislations and legal mechanisms that provide protection for victims.

Accordingly, our research study came to know the concept and causes of domestic violence, the mechanisms of prevention and legal protection.

***Keywords**: Violence, domestic violence, mechanisms, protection, law.*

*المؤلف المرسل : السعيد فيطس

مقدمة:

يعتبر العنف الأسري بكل أبعاده الثقافية الاجتماعية والاقتصادية وكذا السياسية ظاهرة عالمية، الأمر الذي أدى إلي ظهور أشكال عدة للعنف، منها العنف في الوسط المدرسي، والعنف في الملاعب، والعنف الأسري الذي يعد اخطرها. ويعد من أخطر القضايا الاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر على سلامة الأفراد وأمان الأسرة ككل. وهو ممارسة أي نوع من أنواع العنف سواء كان جسديًا، نفسيًا، أو حتى اقتصاديًا ضد أفراد الأسرة، وعادة ما يحدث في إطار العلاقات التي يفترض أن تكون قائمة على الحب والدعم المتبادل. ويمكن أن يشمل العنف الأسري الزوج ضد الزوجة، الوالد ضد الأبناء، أو أي نوع آخر من الاعتداءات بين أفراد الأسرة. وتسبب هذه الظاهرة تدميرًا نفسيًا وجسديًا للأفراد المتعرضين لها، مما يؤثر على استقرار الأسرة بأكملها.

وشكل العنف الأسري خطورة كبيرة على حياة الفرد والمجتمع فهو من جهة يصيب الخلية الأولى في المجتمع بالخلل مما يعيقها على أداء وظائفها الاجتماعية والتربوية الأساسية، ومن جهة أخرى يساعد على إعادة إنتاج أنماط سلوك وعلاقات غير سوية بين أفراد الأسرة الواحدة.

ولقد ازدادت ظاهرة العنف الأسري في السنوات الأخيرة هذه الزيادة جاءت مصحوبة باهتمام الدول والمجتمعات والمنظمات الدولية بضرورة التصدي لهذه الظاهرة، والمشرع الجزائري قد بدأ في معالجة هذه المسالة بشكل أكثر جدية في العديد من التشريعات والآليات القانونية التي توفر الحماية للضحايا.

والحماية القانونية من العنف الأسري تعد من الأسس الرئيسية لضمان حقوق الأفراد وحمايتهم من التعرض للأذى في البيئة الأسرية. بما يشمل العنف الجسدي، النفسي، الجنسي، والاقتصادي، وغيره إذ يؤثر بشكل عميق على الأفراد، ويجب أن تكون هناك تشريعات وآليات قانونية فعالة لضمان الحماية ومعاقبة المعتدين.

ومما سبق يمكن لنا طرح التساؤل التالي:

كيف يؤثر العنف الأسري على استقرار الأسرة ؟ وماهي آليات الحماية والوقاية القانونية ؟

وعليه ارتأينا للإجابة على هذه الإشكالية تقسيم الدراسة البحثية إلى ثلاث عناصر رئيسية:

الغنصر الأول : المفاهيم العامة للدراسة

العنصر الثاني : أسباب و أثار العنف الأسري

العنصر الثالث : نظرة المشرع الجزائري للعنف الأسري وآليات الحماية

1 المفاهيم العامة للدراسة

العنف الأسري هو ظاهرة معقدة تؤثر بشكل كبير على الأفراد والمجتمعات، ويعد من القضايا الاجتماعية والثقافية التي تتطلب فهما عميقا لآثاره وأسبابه وأبعاده المختلفة. وتنشأ هذه الظاهرة في العديد من الحالات نتيجة لتداخل العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤثر في سلوكيات الأفراد داخل الأسرة، حيث يعد من أحد المظاهر السلبية للعلاقات الأسرية المتدهورة.

العنف لغة

هو استخدام القوة المادية أو القوة المعنوية بشكل عدواني لإلحاق الضرر بأي شخص آخر، ولقد عرفه **ابن منظور** في كتابه "لسان العرب" وهو" الخرق بالأمر، وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق وأعنف الشيء أي: أخذه بشدة، والتعنيف: التعيير واللوم " [1].

وورد في قاموس **علم الاجتماع** أن العنف تعبير صارم عن القوة التي تمارس لإجبار الفرد أو جماعة عن قيام بعمل أو أعمال محددة يؤيدها الفرد.

و يعرفه **ابن منظور** كذلك: بأنه الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق وكذلك يعرفه **الطريحي** في مجمعه بأنه الشدة المشقة، ضد الرفق والعدائية والغضب الشديد عن طريق

القوة الجسمية الموجهة نحو الأشخاص أو الممتلكات وكلمة العنف في اللغة العربية يقصد بأنها كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم على هذا الأساس يكون السلوك فعليا أو قوليا [2].

العنف الأسري

يعتبر العنف الأسري حدوث أي من سلوك أو الأفعال العنيفة، وتكون موجهة إلى أحد أفراد الأسرة من قبل فرد آخر في الأسرة نفسها. ولقد حظي العنف داخل الأسرة باهتمام أكبر من المختصين في الفترة الأخيرة رغم أنه ظاهرة قديمة. وتركز الاهتمام بذلك في مجال العنف بين أفراد الأسرة فيما يشكل جريمة أو مخالفة للقانون الجنائي للدولة.

والعنف الأسري هو مشكلة من المشاكل التي عانت منها جميع المجتمعات بأكملها بغض النظر عن الانتماء الديني أو الثقافة السائدة فيها، ويعتبر من أقدم الظواهر التي عرفها المجتمع البشري على مر التاريخ.

ويشمل العنف الأسري جميع أشكال الإساءة التي تحدث داخل محيط الأسرة، سواء كانت بدنية أو نفسية أو جنسية أو اقتصادية. ويتخذ العنف أشكالًا عديدة ومختلفة، من بينها:

العنف الجسدي: الضرب، الإيذاء البدني .

العنف النفسي: الشتائم، الإهانة، التهديد .

العنف الجنسي: التحرش أو الاعتداء الجنسي داخل الأسرة .

العنف الاقتصادي: التحكم في الموارد المالية أو منع الشخص من العمل.

2 أسباب و أثار العنف الأسري

أولا: أسباب العنف الأسري

تتنوع أسباب العنف الأسري بين عدة عوامل ثقافية، نفسية، واجتماعية، ومنها:

1- الضغوط النفسية والاقتصادية:

يساهم الفقر، البطالة، أو ضغوط الحياة اليومية في زيادة احتمالية حدوث العنف الأسري، حيث يشعر البعض بالعجز عن التعامل مع هذه الضغوط مما يؤدي إلى تصريف الغضب أو التوتر عن طريق العنف.

2- العوامل الثقافية والاجتماعية: بعض الثقافات والمجتمعات التي تنظر إلى العنف كوسيلة للتعامل مع الخلافات، تساهم في تعزيز هذه السلوكيات.

3- التاريخ الأسري: الأفراد الذين نشأوا في بيئات تمارس العنف قد يتعلمون أن هذه هي الطريقة المقبولة في حل النزاعات.

ثانيا: أثر العنف الأسري على الأسرة

1- على المستوى النفسي: يترك آثارا نفسية عميقة على الضحايا، خاصة إذا كانت الضحية طفلاً أو امرأة. فالأطفال الذين يتعرضون للعنف داخل الأسرة يعانون من قلة الثقة بالنفس، والقلق، والاكتئاب، ويظهرون سلوكيات عدوانية أو انسحابية. وقد يصابون باضطرابات في النوم أو التغذية، مما يؤثر على أدائهم الدراسي والاجتماعي.

2- على المستوى الاجتماعي: يؤدي إلى التفكك الاجتماعي للأسرة، وقد يعاني الأفراد المتعرضون للعنف من صعوبة في بناء علاقات صحية مع الآخرين، سواء على المستوى الاجتماعي أو المهني. هذه البيئة السلبية قد تؤدي إلى عزل الأسرة عن المجتمع المحيط.

3- على المستوى الجسدي: تعرض أحد أفراد الأسرة قد يؤدي إلى إصابات جسدية خطيرة، وقد تتفاقم هذه الإصابات مع مرور الوقت إذا استمر العنف. وفي حالات شديدة قد يؤدي إلى الوفاة.

4- على المستوى الاقتصادي: قد يؤدي إلى تدمير القدرة الاقتصادية للأسرة، خاصة إذا كان هناك اعتمادية اقتصادية من الضحية على المعتدي. كما أن الأفراد الذين يتعرضون للعنف قد يعانون من صعوبة في الحفاظ على وظائفهم بسبب الأضرار النفسية والجسدية التي يتعرضون لها.

يذكر **لال زكريا يحي** عن أثار العنف الأسري يقول" على الرغم من الآثار الاجتماعية التي قد تترتب على العنف الأسري ضد الضحية شأنها شأن بقية آثار العنف، حيث ترتبط من وجهة نظره العديد من العوامل أهمها : (نوعية العنف، وثقافة المجتمع ومدى قدرة الضحية على تحمل العنف الممارس ضدها)، إلا أن أهم هذه الآثار الاجتماعية التفكك الأسري، نبذ مرتكب العنف، اختلال وظائف الأسرة، سؤ العلاقات الأسرية تدني مستوى التعليمي، صعوبة إقامة علاقات مع الآخرين" [3].

على الضحية: يمكن أن تؤدي آثار العنف إلى مشكلات صحية جسدية (كالإصابات والجروح) ونفسية (مثل الاكتئاب، القلق، والصدمات النفسية). كما يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات في العلاقات الاجتماعية وصعوبة في بناء الثقة .

على الأطفال: الذين يشهدون العنف الأسري قد يعانون من مشاكل في النمو العاطفي والاجتماعي، وقد يصبحون عرضة للتعرض للعنف في المستقبل.

على المجتمع: العنف الأسري يمكن أن يؤدي إلى تقليل الإنتاجية الاجتماعية والاقتصادية ويزيد من عبء النظام الصحي والقانوني .

ثالثا: كيفية التعامل مع العنف الأسري

1- التوعية والتثقيف: من المهم زيادة الوعي حول العنف الأسري في المجتمع، وتعليم الأفراد كيفية التعرف على السلوكيات المسيئة وكيفية التصرف في حالات مثل هذه.

2- الدعم النفسي والاجتماعي: يجب توفير خدمات الدعم النفسي للضحايا مثل العلاج النفسي والمشورة، بالإضافة إلى دعم اجتماعي.

3- التشريعات والقوانين: من الضروري أن توجد قوانين صارمة لحماية الأفراد من العنف الأسري، بالإضافة إلى تشديد العقوبات على مرتكبي هذا النوع من العنف.

4- التدخل المبكر: في حال اكتشاف علامات العنف، يجب أن يتدخل الأخصائيون الاجتماعيون والطبيون بشكل عاجل لحماية الضحايا وتقديم الدعم المناسب.

3 نظرة المشرع الجزائري للعنف الأسري وآليات الحماية

أولا: العنف في القانون الجزائري

أما بالنسبة للقانون الجزائري فلا يوجد تعريفا للعنف الأسري، فإلى غاية ديسمبر 2015 لم يكن العنف الأسري جريمة قائمة بذاتها بل كان العنف الجسدي يلاحق بموجب أحكام جنائية عامة تتعلق بالاعتداء، وينظر فيه تبعا لخطورة الإصابة، وفي ديسمبر 2015 عدل البرلمان قانون العقوبات بهدف معالجة الثغرات فيما يخص تجريم العنف ضد النساء عبر تجريم بعض أشكال العنف الأسري [4].

كما نص الدستور في الفقرة **المادة 40** " تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان ويحظر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة. المعاملة السيئة أو اللاإنسانية أو المهينة يقمعها القانون " [5] .

ثانيا: نظرة المشرع الجزائري للعنف الأسري

تتجسد في مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى مكافحة هذه الظاهرة وحماية الأفراد، خاصة النساء والأطفال، من مختلف أشكال العنف داخل الأسرة. ورغم أن العنف الأسري كان في الماضي موضوعا مهملا في التشريع الجزائري، إلا أن هناك تطورا ملحوظًا في السنوات الأخيرة نحو تضمين قوانين لحماية الضحايا.

1- التشريع الجزائري والعنف الأسري:

العنف الأسري في الجزائر يتضمن العنف الجسدي، النفسي، الجنسي، والاقتصادي، وقد تم التصدي لهذه الظاهرة من خلال عدد من التشريعات والآليات القانونية التي توفر الحماية للضحايا.

أ- قانون العقوبات الجزائري قانون العقوبات الجزائري يتضمن بعض المواد التي تعاقب على أفعال العنف الجسدي داخل الأسرة. وعلى سبيل المثال، المادة 264 من قانون العقوبات

تنص على معاقبة الأشخاص الذين يرتكبون أفعال العنف ضد الزوجة أو الأطفال أو أي فرد آخر من أفراد الأسرة.

العنف الجسدي: يعاقب عليه المشرع بالسجن أو الغرامات، وتختلف العقوبات بناءً على نوع وشدة العنف. إذا كان العنف يؤدي إلى إصابة بالغة أو عجز دائم، فإن العقوبات تكون أشد.

ب- قانون 15-19 المتعلق بحماية المرأة من العنف:

تم إصدار قانون 15-19 في 2015، وهو قانون يهدف بشكل خاص إلى مكافحة العنف ضد المرأة. ويتضمن هذا القانون عدة تدابير لحماية النساء ضحايا العنف الأسري .

- تعريف العنف: يشمل العنف الجسدي، النفسي، الجنسي، والاقتصادي .

- أوامر الحماية: يتيح هذا القانون للضحايا التقدم بطلب إلى المحكمة للحصول على أوامر حماية، والتي تفرض على المعتدي الابتعاد عن الضحية، ومنع أي تواصل معها.

- العنف النفسي: يعترف القانون العنف النفسي باعتباره جريمة، حيث يعاقب من يمارس أشكال الإهانة أو التهديد على النساء.

- العنف الجنسي: يعاقب القانون على الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي.

- توفير الدعم: يشمل القانون توفير الملاجئ للنساء المعنفات، ويعزز من تقديم المساعدة القانونية للضحايا.

ج. القوانين المتعلقة بالأطفال:

- القانون الجزائري يعترف بحقوق الأطفال ويعاقب على العنف الموجه إليهم. نص المادة 320 من قانون العقوبات تتضمن حماية الأطفال من أي شكل من أشكال الإساءة أو العنف، كما يجرم استخدام الأطفال في الأعمال الإجرامية أو استغلالهم في العنف الأسري.

- الحق في الحماية: يحق للأطفال الذين يتعرضون للعنف داخل الأسرة أن يحصلوا على الحماية من السلطات، بما في ذلك إمكانية أخذهم بعيدا عن الأسرة العنيفة في حالة الخطر.

ثالثا: آليات الحماية والتطبيق أوامر الحماية

كما ذكرنا، يتيح القانون للضحايا طلب أوامر حماية قضائية تمنع المعتدين من الاقتراب من الضحية. هذه الآلية تعتبر واحدة من الأدوات القانونية المهمة التي تساعد في حماية الضحايا بشكل سريع .

- مراكز الدعم والملاجئ: تم إنشاء مراكز متخصصة لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المعنفات، بالإضافة إلى توفير أماكن إيواء آمنة للضحايا الذين يعانون من تهديدات مباشرة .

- الشرطة والقضاء: تم تدريب قوات الشرطة والقضاء على التعامل مع حالات العنف الأسري بشكل حساس وفعّال، مع إعطاء الأولوية لحماية الضحايا من خلال إجراءات سريعة وآمنة.

- **التحديات في تطبيق القوانين:**

رغم أن الجزائر قد قطعت شوطا في تشريع قوانين لحماية ضحايا العنف الأسري، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تؤثر على تطبيق هذه القوانين :

- الوعي المجتمعي المحدود: لا يزال الوعي المجتمعي حول العنف الأسري محدودا في بعض المناطق، حيث قد تتعرض الضحايا لضغوط اجتماعية لعدم التبليغ عن العنف أو اتخاذ إجراءات قانونية ضد المعتدين .

- الضغط الثقافي والتقاليد: في بعض الحالات، ينظر إلى العنف الأسري على أنه قضية خاصة داخل الأسرة يجب أن يتم التعامل معها بعيدا عن التدخل الخارجي. هذا التوجه يمكن أن يجعل الضحايا يترددون في اللجوء إلى القضاء أو الشرطة .

- نقص الموارد: هناك أيضا نقص في الموارد المخصصة لتمويل مراكز الدعم والملاجئ، ما يحد من قدرة السلطات على توفير الدعم الكامل للضحايا .

- تعزيز التوعية المجتمعية: من المهم تكثيف حملات التوعية حول العنف الأسري لتعريف المجتمع بحقوق الضحايا وأهمية الإبلاغ عن حالات العنف .

المشرع الجزائري قد بدأ في معالجة مسألة العنف الأسري بشكل أكثر جدية من خلال سن قوانين مثل قانون 15-19 الذي يركز على حماية المرأة من العنف، فضلا عن قوانين لحماية الأطفال. ومع ذلك يبقى التطبيق الفعال لهذه القوانين بحاجة إلى مزيد من الجهود، خاصة في زيادة الوعي المجتمعي وتوفير الدعم الكافي للضحايا لضمان بيئة أسرية آمنة وخالية من العنف.

بعض الحلول الممكنة للتعامل مع العنف الأسري والحد من انتشاره:

- التوعية والتثقيف المجتمعي حملات توعية.
- تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي الخدمات النفسية.
- التحفيز على المشاركة الاقتصادية للنساء تمكين المرأة اقتصاديا.
- مساهمة الإعلام في نشر رسائل توعوية حول العنف الأسري وحقوق الأفراد داخل الأسرة.
- يمكن للمؤسسات التعليمية أن تلعب دورا مهما في مراقبة حالات العنف الأسري في حياة الطلاب وتقديم الدعم النفسي لهم إذا لزم الأمر.
- توفير برامج علاجية خاصة للمعتدين على العنف بهدف تغيير سلوكهم.
- توفير آليات قانونية سريعة، مثل أوامر الحماية القضائية التي تمنع المعتدي من الاقتراب من الضحية. يجب أن يكون هناك تفعيل فعال للأوامر القضائية لتوفير أمان الضحية.

خاتمة

العنف الأسري هو ظاهرة ذات أبعاد سوسيو-ثقافية معقدة تتطلب تدخلات متعددة الأبعاد لمعالجتها. ومن الضروري أن تعمل المجتمعات على إعادة تشكيل المفاهيم الثقافية والاجتماعية التي تعزز من المساواة والتفاهم داخل الأسرة. كما أن تعزيز القوانين والتشريعات، إلى جانب البرامج التعليمية والتوعوية، يعد خطوة مهمة نحو الحد من هذه الظاهرة. والعنف الأسري لا يمكن فصله عن السياق الأوسع الذي يشمل النظام الاجتماعي

والسياسي، والنظرة الفكرية له فهي تسعى لفهم أسبابه وجذوره من خلال تحليل هذه التفاعلات المختلفة بهدف إيجاد حلول فعالة للحد من هذه الظاهرة.

وتعتمد الحماية القانونية على وجود تشريعات فعالة، (آليات قانونية لحماية الضحايا)، وتطبيق قوانين صارمة ضد المعتدين. يجب أن تتكامل هذه الحماية مع دعم اجتماعي ونفسي للضحايا، بالإضافة إلى دور المؤسسات المجتمعية في تعزيز الوعي وتقديم المساعدة.

إن مشكلة العنف الأسري تتطلب استراتيجية شاملة تتضمن التوعية، الدعم النفسي، التشريعات القانونية، والخدمات الوقائية. التعاون بين الأفراد، المؤسسات الحكومية، لأنها تسهم بشكل كبير في توفير بيئة آمنة خالية من العنف لجميع أفراد الأسرة.

فالعنف الأسري ليس فقط مشكلة فردية، بل هو قضية مجتمعية تتطلب جهودا جبارة من مختلف الأطراف بشكل فعال، قصد التقليل من انتشار هذه الظاهرة، وتحقيق بيئة آمنة وصحية لكل أفراد الأسرة داخل المجتمع.

النتائج:

- العنف ظاهرة مركبة ومتشبعة الجوانب من اقتصادية اجتماعية نفسية وثقافية.

التوصيات:

- الوقوف على أسباب العنف الأسري وطرق مكافحته.
- إنشاء مؤسسات التوجيه الأسري يمكن اللجوء إليها والوثوق بها.

المراجع

[1] - ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب** ، بيروت ، دار صادر ،1989، ص 257.

[2]- محمود سعيد الخولي، **العنف المدرسي الأسباب وسبل المواجهة، ط 1**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، **2008، ص 58.**

[3] - لال زكريا يحي، **العنف في عالم متغير**، الرياض، 2007، ص 88.

[4] - القانون الجزائري 15-19، (30. 12. 2015)، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 **المتضمن قانون العقوبات**، الجزائر، الجريدة الرسمية الجزائرية .

[5] - القانون 16-01، (06. 03. 2016). الجزائر ، الجريدة الرسمية رقم14 المؤرخة في 2016/03/07.